الأمم المتحدة

E/CN.5/2015/NGO/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 December 2014
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الثالثة والخمسون
٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر

بيان مقدم من المنظمة الدولية لمساعدة المسنين، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقّى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.5/2015/1.

020115 020115 14-65358 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

يمكن تعريف التنمية الاجتماعية على أنها عملية تغيير هيكلي ومجتمعي يُحرز من خلالها الأفراد والفئات الاجتماعية تقدماً يرتبط بالرفاه ويتوافق مع العدالة.

ويتسبب حجم التغير الديمغرافي ومعدله في القرن الحادي والعشرين في إجراء عمليات تكيف تشمل جميع الفئات الاجتماعية في مختلف أنحاء العالم. فشيخوخة السكان تتيح مجموعة من الفرص وتثير كذلك مجموعة من التحديات، ولا بد من الإحاطة الكاملة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لهذا الاتجاه الديمغرافي العالمي، إذ ما أريد تعزيز التنمية الاجتماعية.

وتجد الدول الأعضاء التي تنظر في الدورة الثالثة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية في مسألة التنمية الاجتماعية نفسها وهي أمام فرصة غير مسبوقة لمراجعة تصوراتها المتعلقة بالتنمية المستدامة والشيخوخة ومناقشة هاتين المسألتين وتعزيز قدراتها على إيجاد حلول لهما في سياق العملية الحكومية الدولية الجارية لوضع إطار التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب أن يكون هذا الإطار ملائما لعالم سيفوق عدد سكانه الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاماً عدد الأطفال دون سن العاشرة بحلول عام ٢٠٣٠. فثلثا سكان العالم الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاماً هم الآن من بلدان نامية، وهناك من بين البلدان الخمسة عشر التي تضم حاليا أكثر من ١٠ ملايين مسن سبعة بلدان نامية.

وتصف رؤية الأمين العام للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥ التي بيّنها في تقريره المعنون ”حياة كريمة للجميع: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥“ خطة طموحة وتحويلية وعالمية تنطبق على كافة البلدان ولا تترك أحداً يتخلف عن ركبها. وتتفق الدول الأعضاء على ضرورة القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠. وتؤيد المنظمة الدولية لمساعدة المسنين، وشركاؤها في سائر أنحاء العالم، هذه الرؤية التي لا تترك أحداً يتخلف عن الركب وتستند بالكامل إلى مبادئ حقوق الإنسان، بما فيها الشمولية وعدم التمييز والمساواة والمشاركة والتمكين والمساءلة. ومما يشجع المنظمة أن الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة التي اعتمدت بالإجماع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ تقوم على أساس هذه الرؤية وتتضمن في عدد من أهدافها وغاياتها حلولا لمسألة شيخوخة السكان والمسنين. ويسر المنظمة أن تشكل هذه الوثيقة السند الرئيسي لإدراج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

غير أن المنظمة تدرك تماماً أن الإشارات إلى السن ليست ضمانا للاحتفاظ في الإطار النهائي المتفاوض عليه بالصياغة الواردة في الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح العضوية.

ولا بد من بذل المزيد من الجهود لضمان التجاوب في صنع القرار مع المواطنين المسنين وتحمّل المسؤوليات الواقعة تجاههم. ولا بد كذلك من أن يكون السكان بمختلف أعمارهم محط تركيز الحوار المتعلق بتعزيز التنمية المستدامة، ويجب أن يتسع هذا الحوار لقبول الرأي المخالف وأن يعزز التكافؤ في الفرص المتاحة لجميع السكان من مختلف الفئات العمرية.

ولن يتحقق ذلك إلا بالاستناد في تعزيز التنمية المستدامة وفي خطة ما بعد عام ٢٠١٥ إلى الاتفاقات الحالية المتعلقة بالشيخوخة، وهي الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة لعام ٢٠٠٢، وبمراعاة هذه الاتفاقات التي ترد الإشارة إليها بالاسم في الإعلان السياسي وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة. وقد دعت هذه الاتفاقات إلى اعتماد نهج ينطلق من القاعدة ويتسم بروح المسؤولية في تنفيذ أحكامها، وهو ما يعني أنه ينبغي إطلاع المسنات والمسنين على تلك الأحكام والتشاور معهم بشأن تنفيذها.

وستكون المساءلة هي الأساس الذي يقوم عليه الإطار الجديد، ويجب توسيع نطاقها ليستفيد منها جميع المواطنين من مختلف الفئات العمرية. وتكتسي قضايا المساءلة أهمية بالنسبة للمسنين حيث يشعر العديد منهم بأنهم خارج الصورة أو أن ليس هناك من يستمع إليهم أو يضعهم في الحسبان. وتدخل المشاورات معهم في صميم عمل المنظمة الدولية لمساعدة المسنين، وتتسم الرسائل التي يوجهها هؤلاء باتساقها البالغ. فهم واضحون للغاية فيما يتعلق بالقضايا التي تواجههم وطبيعة المساهمات التي يقدمونها للأسرة والمجتمع وفي ما يتعلق بما يطلبونه من حكوماتهم ومن المجتمعات التي يعيشون فيها. فهم يطلبون تأمين دخل لهم (هناك حاليا في البلدان ذات الدخل المتوسط من بين كل أربعة أشخاص تتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة شخص واحد فقط يتلقى معاشاً) والحصول على خدمات صحية وخدمات رعاية ملائمة وغير مكلفة والتحرر من العنف والاعتداء والتمييز والحصول على عمل لائق وتهيئة ظروف عمل لهم تكون عادلة وفرص لإعادة التدريب والتعلم مدى الحياة، وتهيئة بيئة تمكينية لهم تكسر عنهم طوق العزلة وتدرأ عنهم التمييز ومن ثم تعزز إمكانية أن يقيموا علاقات اجتماعية ويشاركوا في الحياة الاجتماعية. وهم يدعون إلى وضع اتفاقية تكرس فيها حقوقهم. ويجب أن تتجسد هذه الشواغل في تعزيز التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة على نحو تردفه غايات ومؤشرات تساعد على إخضاع التقدم المحرز والمساءلة تجاه المسنين للقياس الكمي.

ويمكن الاطلاع على تلك المؤشرات في الدليل العالمي لرصد أحوال المسنين، الذي دخل عامه الثاني الآن، وهو عبارة عن إطار وضعته المنظمة يخضع للقياس الكمي ما تحرزه البلدان من تقدم في بسط أسباب جودة الحياة والرفاه الاجتماعي لتشمل الفئات المتقدمة في

العمر. ويشمل دليل عام ٢٠١٤ ما مجموعه ٩٦ بلدا تضم ٩١ في المائة من سكان العالم الذين تتجاوز أعمارهم ٦٠ عاما. وتجمّع المجالات والمؤشرات المستعان بها في هذا الدليل من بيانات متاحة للجمهور يمكن مقارنتها دوليا ويقاس فقر الدخل والحالة الصحية والتعليم والعمالة وكذلك أوجه تهيئة البيئة التمكينية كالوصول إلى النقل العمومي والحرية المدنية والسلامة البدنية والروابط الاجتماعية. ولئن كان تقرير دليل عام ٢٠١٤ يشير إلى أن العديد من البلدان تبذل جهوداً من أجل تحسين نوعية حياة المسنين ومستوى رفاههم الاجتماعي، فإنه يشير أيضاً إلى أن هناك في ما يتعلق بكل بلد مجالا أو آخر لا يزال يتعين عليه زيادة تحسينه. ويشير التقرير بوضوح إلى أن النمو الاقتصادي وحده غير كاف لتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي للمسنين. ويشير التقرير أيضا إلى أن التركيز الضيق على النمو الاقتصادي زاد من التفاوتات في الدخل، وهو ما يترك العديد من المسنين يعانون من نقص في الدخل وفي خدمات الدعم الغذائي وخدمات دعم الرعاية الصحية، ويتركهم يواجهون انعدام الأمن وقلة المنعة كلما تقدموا في السن.

ويثير التفاوت بين الدخول لدى البلدان المتقدمة قلقا لا يقل عما يثيره لدى البلدان النامية، وفي أوساط المسنين والشباب على حد سواء. وهو ما يرسخ القناعة بأنه لا بد من منح الأولوية المطلقة لتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وتعزيز هذه الحماية التي هي من صميم العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها، وهي عامل تمكين رئيسي في تهيئة الظروف المعيشية الصحية وسبل العيش المنتجة والاستدامة البيئية. وتعزز الحماية الاجتماعية أهدافا متعددة أخرى تتجاوز هدفي القضاء على الفقر وعدم المساواة. ومما يبعث على التفاؤل أن هناك من ضمن أهداف القضاء على الفقر التي يقترحها الإطار المتعلق بمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ هدفا لتنفيذ الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية على مراحل.

ويشير تقرير الدليل العالمي لرصد أحوال المسنين لعام ٢٠١٤ أيضا إلى أن الحاجة إلى إيجاد السبل الكفيلة بتحسين خدمات الرعاية الصحية لجميع السكان من مختلف الفئات العمرية، لم تعد تحتمل أي تأخير. فمما لا شك فيه أن ازدياد نسبة عدد الشيوخ إلى السكان وبقاء الملايين من الأشخاص على قيد الحياة حتى منتصف العمر وبلوغهم أعمارا متقدمة هو انتصار يحسب في رصيد الإنجازات التي تحققت في مجال الصحة العامة على مدى القرن الماضي. بيد أن هناك بلداناً كثيرة جدا تعاني من قصور خدمات الرعاية الصحية المقدمة للمسنين. وبما أن ازدياد عدد الشيوخ إلى إجمالي السكان أصبح هو القاعدة في كافة البلدان، فيجب إعطاء الأولوية لنهج لرعاية صحية يغطي مختلف الفئات العمرية ويشدد

على حق الجميع بمختلف أعمارهم في أن يحصلوا منذ طفولتهم المبكرة حتى المراحل المتقدمة من شيخوختهم على خدمات صحية على قدم المساواة مع غيرهم.

ثم إن العمل اللائق في مرحلة متقدمة من العمر حق أساسي آخر من حقوق الإنسان لا يعزز التنمية الاجتماعية والمستدامة فحسب، بل ويعزز أيضاً التماسك الاجتماعي وانسجام المجتمعات. ولا تنفك تتزايد في كل مكان نسبة عدد المتقدمين في السن إلى مجموع العمالة المأجورة وغير المأجورة. فأعدادهم، على سبيل المثال، تتزايد في فئة المزارعين في العديد من البلدان بوتيرة أسرع مما عليه الحال بالنسبة لسكان الحضر وسكان الريف. لذا، يتعين ألا تمكّن أهداف التنمية المستدامة الناس من كسب دخل منتظم يمكن التنبؤ به يتمتعون به في المرحلة المتقدمة من العمر فحسب، بل وأن تمكنهم أيضا من أن تكون لهم حياة لائقة في مكان العمل، إن هم أرادوا العمل، والاعتراف بحقوقهم كعمال أيضاً. وفي الواقع، يحرم العديد من المسنين في البلدان النامية من هذه الحقوق؛ حيث إنهم يعملون في القطاع غير الرسمي بدون عقود عمل أو ضمان أو إعانات وفي بيئات تكون فيها الأجور زهيدة، وفي بيئات غير آمنة تضر بالصحة وتحط من الكرامة. وبسبب الفقر والأمية والتمييز على أساس السن وسوء الوضع الصحي وعدم وجود معاشات، أصبحت القاعدة تتمثل باطراد في اضطلاع المسنات والمسنين، ولا سيما ممن يعانون منهم من أثر الفقر والهجرة والإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، بأعباء أساسية غير معترف بها وغير مدفوعة الأجر، كالأعباء المتعلقة برعاية الأطفال والأحفاد وإعالتهم.

ويجب التصدي للتميز الذي أصبح سائدا أكثر من أي وقت مضى، والقائم على أساس السن ونوع الجنس. وقد حان الوقت كي يرفع العبء المزدوج الواقع على المرأة جراء تعرضها للتمييز على أساس سنها وعلى أساس نوع جنسها. فالنساء اللواتي تتجاوز أعمارهن ٥٥ عاماً يمثلن خمس نساء العالم، في حين تبلغ نسبة عددهن إلى إجمالي من تبلغ أعمارهم ٦٠ عاماً ٥٤ في المائة وترتفع هذه النسبة إلى ٦٢ في المائة من الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٨٠ عاماً وما فوق. ومن الأهمية بمكان أن يُسلم في التدابير التي تتخذ لتعزيز التنمية المستدامة، وكذلك في خطة التنمية المستدامة بضرورة دعم المسنات وقدرتهن على العيش بكرامة وإعمال حقهن في التمتع بمستوى معيشي لائق، حيث إن دورهن لا يزال في حالات كثيرة جدا غير بارز للعيان ولا يؤخذ في الحسبان رغم مساهمتهن المتعددة في الأسرة والمجتمع.

ويُراد بإعادة صياغة التصورات المتعلقة بالتنمية المستدامة في العالم المعاصر وتعزيز هذه التنمية، ضمان إبراز صورة المسنات والمسنين وإيجاد آذان صاغية لأصواتهم وأخذ دورهم في الحسبان. ويقدم التقرير المتعلق بثورة البيانات الذي أصدرته المجموعة الاستشارية للخبراء

المستقلين التابعة للأمين العام توجيهات هامة، حيث يرد فيه ”أن البيانات هي الشريان الذي يغذي مقومات صنع القرار وهي المادة الخام التي يستند إليها في إعمال المساءلة. فبدون بيانات عالية الجودة توفر المعلومات الصحيحة بشأن الأشياء الصحيحة في الوقت الصحيح؛ يصبح من شبه المستحيل وضع سياسات فعالة ورصدها وتقييمها“. ويشدد التقرير على الحاجة إلى استقاء بيانات تكون مصنفة وفقا لمختلف الفئات العمرية، ويشير إلى أن البيانات المتعلقة بمن جاوزت أعمارهم ٤٩ عاماً لا تجمّع حتى الآن بطريقة منتظمة في الدراسات الاستقصائية عن الأسر المعيشية وأن ”من أهم التفاوتات الرئيسية التفاوت الفاصل بين الذين يؤخذ دورهم في الحسبان وبين الذين لا يؤخذ دورهم في الحسبان. وفي البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط يحرم ملايين الأشخاص من مختلف الفئات العمرية من الخدمات الأساسية، ومن حماية حقوقهم لأنهم غير مسجلين في الدفاتر الرسمية“.

ويشكل هذا التسليم بأن النظم الحالية للبيانات لا تفي بالغرض في هذا العالم المعاصر الذي لا تنفك ترتفع فيه نسبة عدد الشيوخ إلى إجمالي السكان، خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح. ويؤدي عدم وجود بيانات عن عددهم مباشرة إلى خلو السياسات والأنشطة الإنمائية من المسائل التي تعنيهم. لذا، تستدعي الحاجة اتخاذ إجراءات عالمية تكون منسقة على جميع مستويات نظام البيانات بدءا من تجميعها، وصولاً إلى استعمالها، وأن يكون جميع أصحاب المصلحة أول من يتخذها، وذلك لتحسين نوعية ونطاق البيانات المتعلقة بالمسنات والمسنين. وعلاوة على ذلك، يجب أن تتاح البيانات للمواطنين المسنين لتمكينهم من المشاركة في صنع القرار وفي وضع سياسات تعزز التنمية المستدامة، ومن تحميل حكوماتهم لمسؤولياتها المنوطة بها تجاههم.

ملاحظات ختامية

يطلب المسنون في جميع أنحاء العالم أن تشملهم الجهود المبذولة لتعزيز التنمية الاجتماعية ووضع إطار التنمية المستدامة التحويلي لما بعد عام ٢٠١٥ وأن تستجيب تلك الجهود لهم ولشواغلهم. وهم يريدون تأكيد وجودهم وإبلاغ أصواتهم. وهم يدعون إلى أن يُعتمد في صنع السياسات نهج شامل يغطي مختلف المراحل العمرية ويؤمن مستقبل أطفالهم وأحفادهم. وهم يطالبون بتوفير الأمن والاستقلالية والكرامة لهم كلما تقدموا في السن.

توصيات أساسية

تقدم المنظمة التوصيات التالية:

- تنفيذ الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء في الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة والاستناد إليها من أجل ضمان التنمية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي لجميع الأشخاص في مراحل العمر اللاحقة
- ضمان أن يقوم إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على أساس مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في الشمولية وعدم التمييز والمساواة والمشاركة والتمكين والمساءلة
- تنفيذ نظم حماية اجتماعية شاملة على الصعيد الوطني، بما فيها الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، في جميع البلدان بالاستناد إلى توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ المتعلقة بالحدود الدنيا الوطنية للحماية الاجتماعية
- تلبية الاحتياجات الصحية للمسنين من خلال نظم صحية عالمية تشمل البعد العمري وتكون ملائمة، إلى جانب تحقيق الهدف المستقل المتعلق بالأمراض غير المعدية والتشديد على الوقاية والعلاج والإدارة والرعاية
- ضمان اقتران التزامات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالاعتراف الصريح بأنها التزامات تشمل النساء من جميع الأعمار
- وضع واعتماد مؤشرات للإطار تعكس حقيقة شيخوخة السكان وحياة الأشخاص المسنين وتستند إلى بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس والسن دون تحديد سن قصوى